

متلازمة الدفاع والأمن في السياسة الدولية: فهم الواقعيين للصراع الدولي Defense and security syndrome in international politics: Realistic understanding of international conflict



طالب الدكتوراه / خليفة كريفار^{2,1}

¹ جامعة وهران 2، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: khalifakreifeur@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/26 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/06 تاريخ النشر: 2019/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / بلقاسم عيسى (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: د. / رحمة بوسحابة (جامعة عسكر)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التركيز على البعد العسكري لمتلازمة الدفاع والأمن في السياسة الدولية، وذلك بهدف تحليل وفهم الصراعات من منظور الواقعيين، ومن خلال العلاقة بينهما يمكننا الإحاطة بالأسباب والعوامل التي تؤدي إلى عدّة حالات من المآزق الاستراتيجية، تتسبّب فيها القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية للدول، ولعلّ أبرزها "المآزق الأمني" The security dilemma و"مآزق الدفاع" The Defense dilemma، وأيضاً تحديد مدى تأثيرهما على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

الكلمات المفتاحية: الواقعية الكلاسيكية؛ الواقعية النيو-كلاسيكية؛ الواقعية الدفاعية والهجومية؛ مآزق الدفاع؛ المآزق الأمني.

Abstract:

This research paper aims to focus on the military dimension of defense-security correlation in the international politics. The purpose is to analyze and understand conflicts from a realist standpoint. Through the relationship between them, it is possible to note the reasons and factors leading to several cases of strategic dilemmas, which are caused by defensive and offensive military capacities of states, particularly the security dilemma and the defense dilemmas well as defining the extent to which they impact the strategic stability and international security.

Keys words: Classical Realism; Neo-classical realism; Defensive and offensive realism; The defense dilemma; The security dilemma.

مقدمة:

تعتبر متلازمة الدفاع والأمن في السياسة الدولية أحد أهم وأبرز المفاهيم التي صاغها الواقعيون لفهم سلوك الدول في إطار بيئة دولية تتسم بالفوضى وغياب سلطة عليا، تعزز الدول قوتها العسكرية الدفاعية والهجومية من أجل البقاء وصون أمنها القومي، وهذه الاستعدادات العسكرية قد تزيد من حدة المنافسة الأمنية بين الدول، وذلك بسبب حالة الريبة والخوف وعدم الثقة، والتي بدورها قد تؤدي إلى حالات من المآزق الاستراتيجية بين الدول على مستوى السياسة الدولية.

أعطى الواقعيون الأولوية القصوى للأهداف الأمنية والأمن الدولاتي — أمن الدولة — خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تدافع فيها الدولة عن مصالحها القومية، وتأتي في مقدمتها علاقة الدفاع بالأمن، والتي تؤكد على المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة في هذا الوضع مسؤولة عن حماية نفسها بشكل تام ودائم من دول عدوانية أخرى محتملة، ومن ثمّ عليها اكتساب وسائل الدفاع عن نفسها، وتعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية، ولكن عند تكديسها لهذه الوسائل من أجل البقاء، فإنّ هذه الدولة في الوقت ذاته تصبح مصدر تهديد للآخرين، وأمّا الذين يقومون بدورهم بمضاعفة تسليحهم بشقيه الدفاعي والهجوم، فهم ينقصون من مستوى أمن الدولة.

بتعبير آخر، يشير مفهوم متلازمة الدفاع والأمن إلى الحالة التي تكون عليها دولتان أو أكثر، يمكن أن تنخرط في حالة من التوتر والصراع وربما إلى الحرب، بسبب اهتماماتهم بالأولوية القصوى للأمن، بحيث كل منها تشعر بحالة "اللاأمن الدائم" Insecurity تجاه الدول الأخرى، وعلى الرغم من أنّ هذه الأطراف لا ترغب في إفساد العلاقات بينها، ولكن بما أنّ كل دولة تتصرف عسكرياً ودبلوماسياً لتجعل من نفسها أكثر أمناً، نجد دولا أخرى تفسّر تصرفاتها هذه بأنّها تهديدات، وهذا ما قد يؤدي إلى "تصاعد التوتر" An escalation of conflict، وحالات من المنافسة الأمنية ومن ثمّ الصراع والحرب.

والسؤال الجوهرى الذي نسعى للوصول إليه من خلال هذه الورقة البحثية:

ما مدى قدرة متلازمة الدفاع والأمن على تفسير النزاع والصراع في السياسة الدولية؟

وما تأثيرها على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي؟

وعليه؛ سنستعين من خلال هذه الدراسة بثلاثة مباحث أساسية تشمل ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات ومبادئ الواقعية الكلاسيكية.

المبحث الثاني: تطور الطروحات الأساسية للواقعية النيو- كلاسيكية.

المبحث الثالث: معضلات الدفاع والأمن: تفكيك الواقعيين للصراع الدولي.

المبحث الأول

أساسيات ومبادئ الواقعية الكلاسيكية

تعني الواقعية النظر إلى الأشياء كما هي، وليس كما يجب أن تكون. والواقعية اسم يطلق على مقاربة نظرية في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الدولية، ويردّ دُعاة الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم، حيث تعتبر ملاحظات أوائل رواد المدرسة الواقعية الكلاسيكية وغيرهم حول تصرف

الدول نواة إحدى المنهجيات الأساسية، ومن أوائل دُعاة هذا النهج علماً أنّه قد يكون بين العديد من الفلاسفة، واللاهوتيين والمؤرخين والمحللين السياسيين من يصنفون كواقعيين⁽¹⁾.

نتناول من خلال هذا المبحث أهم الأسس والمبادئ والمفاهيم التي جاء بها أبرز الرواد الفلاسفة والمفكرين الواقعيين الكلاسيكيين، وذلك عبر محطات تاريخية مهمة شهدها مسار التاريخ الفكري للمدرسة الواقعية.

المطلب الأول: أطر التاريخ الفكري للمدرسة الواقعية

تعود أصول الفكر الواقعي أو "الواقعية الكلاسيكية" Classical Realism إلى نظرية "ثوسيديدس" Thucydides أو الواقعية الدولية القديمة في وجودها على "الحرب البيلوبونيسية" Peloponnesian War بين "أثينا" Athens و"إسبرطا" Sparta عامي 404 و431 (ق.م)، وهذه الحرب حقّزته على الكتابة لتكون عموماً إحدى سمات الموضوعات الأكاديمية المميّزة⁽²⁾، وأهم ما يميّزها تاريخها الذي كتبه، فكان أوّل مؤرخ واقعي، لأننا لو تصفحنا سجلات الأحداث التاريخية التي كتبها "هيرودوت" Hérodote، سنجدّها عبارة عن تسجيل غير كامل ومتحيز لهذه الأحداث، وبارع في سرد القصص والروايات⁽³⁾.

الفرع الأول: عصر النهضة والثورة الصناعية

الرائدان الفعليان للفكر الواقعي الكلاسيكي في عصر النهضة والثورة الصناعية، هما: "نيقولا ميكافيلي" Niccolò Machiavelli مؤلف كتاب "الأمير" The prince عام 1532، و"توماس هوبز" Thomas Hobbes مؤلف كتاب "اللّويّاتان" Leviathan عام 1651. افترضا أنّ البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم الذاتية وشهواتهم، وأكثر تلك الشهوات تفشياً وانطواء على خطورة محتملة هي شهوة السلطة، بيد أنّه في عالم السياسة الدولية الأشمل تسود شريعة الغاب، ورأيا في السياسة الدولية صراعاً مستمراً على السلطة لا ترتب عليه لزماً حروب علنية متواصلة، ودائماً ما يستلزم التأهب للصراعات ولخوض الحرب، وفي خضم حالة الفوضى المستمرة هذه يكون المسار الوحيد هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوة، وإعمالها في حماية المصلحة الوطنية للدولة والسعي وراءها⁽⁴⁾، ولهذا الغرض كانت القوة العسكرية هي المطلب الأهم، واعتبرت الثروة المتكونة عن التجارة والصناعة وسيلة في المقام الأول لاكتساب القوة العسكرية اللازمة.

الفرع الثاني: فترة الحربين العالميتين

طرحت الواقعية الحديثة أو الواقعية ما بعد الكلاسيكية في فترة الحربين العالميتين، بوصفها نظرية طوّرها "هانز مورجنثاؤ" Hans Morgenthau في مؤلفه "السياسة بين الأمم" Politics among nations الصادر عام 1948، والذي يعدّ مثلاً واضحاً عن الأعمال التي تمّ استلهاها من ميكافيلي، وكان الهدف الرئيسي عنده هو تقديم تفسير عقلائي لسلوك الدول، والنظام الدولي في السياسة الدولية، وكان يعدّ أيضاً السياسة الدولية صراعاً على القوة، والدول هي الأطراف الرئيسية الفاعلة في الصراع، تسعى لاكتساب المزيد من القوة، وأنّ إدارة النظام الدولي يجب أن تنطلق من مراعاة المصالح الوطنية⁽⁵⁾، ويرى

أنّ السياسات التي تحاول الدفاع عن تلك المصالح لا تفترض وجود عالم مسالم، وهذه الصراعات والتهديدات الدولية المتبادلة، يمكن التقليل من أخطارها بأسلوب التوفيق بين المصالح المتنازعة بالإجراءات الدبلوماسية، ويعتبر أنّ المصلحة القومية هي أولاً وقبل كل شيء "البقاء القومي" National survival، والدفاع على الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، ومصلحة قومية بهذا القدر من الأهمية تصبح هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية لا يمكن لأي دولة أن تتنازل عنه أو تُساوم عليه⁽⁶⁾.

الفرع الثالث: فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين

أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، صنع مورجنثاو شهرته بصفته منظرًا، ويمثل كتابه الأول الذي يحمل عنوان "الإنسان العلمي في وجه سياسة القوة" Scientific man versus power politics، عرضه الفلسفي الواقعي الأكثر منهجية، كما يمثل نقداً لاذعاً لما أسماه "الليبرالية العقلانية" The rational liberalism، ولكن يبقى كتابه السياسة بين الأمم أكثر المحاولات منهجية لاستخدام الواقعية في بناء نظرية تجريبية حول السياسات الدولية، كما أنّه على الرغم من ادعائه بأنّ نظريته قابلة للتطبيق على كل الدول، فإنّه ركّز مباشرة على الأكثر قوة بينها، متذرعاً بأنّ القوى العظمى وحدها تحدّد طابع السياسة الدولية في أي مرحلة من مراحل الزمن⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: القوة والمصلحة التلاحم العضوي

تحتل "القوة" Power و"المصلحة" Interest مكانة مهمّة للغاية في فكر أقطاب النظرية الواقعية الكلاسيكية، ويُرجعون أسباب هذا التلاحم العضوي الوثيق والمستمر إلى طبيعة السياسة الدولية نفسها، وما تحفل به من نزاعات وصراعات، مما يجعل من قوة الدولة الدعامة الأساسية التي تحمي بها مصالحها القومية، فضلاً عن أنّها أكثر ضمانات الدفاع عن المصالح مصداقية وجاهزية وتحرراً من ضغوط الآخرين عليها⁽⁸⁾، والواقعية التقليدية هي منظور عن السياسة الدولية تأسّس للتأكيد على سياسات القوة والسعي نحو تحقيق المصالح القومية⁽⁹⁾، وبدلالة هذا التلازم التحليلي يذهب أنصارها إلى اعتبار كل سلوك سياسي خارجي يرمي إلى تحقيق هدف معيّن ينبع من مصلحة الدولة وأداته الأساسية هي القوة، وأكّدوا بأنّ كل ما يؤدي إلى تحقيق المصلحة، يؤدي تلقائياً إلى تنمية قوة الدولة وتحقيق مصلحتها⁽¹⁰⁾.

الفرع الأول: عند ستراوس هوبيه: القوة نابعة من الطبيعة الإنسانية

يتفق المفكر الواقعي التقليدي البارز "ستراوس هوبيه" Huppe Strauss مع الرأي الذي يقول إن دافع الحصول على القوة هو العصب الرئيسي المحرك للصراعات الدولية، وأكثر مصادرها خطورة على الإطلاق، ويشارك مع غيره من أقطاب هذه المدرسة، وجهة النظر القائلة بأنّ الدافع إلى اكتساب القوة نابع من الطبيعة الإنسانية نفسها، وفي ذلك يقول: ((... إنّ نزاعات القوة والدوافع التي تكمن وراءها، تعبّر عن نفسها في عديد من الصور، ومن ذلك اتجاه دولة من الدول إلى فرض أيديولوجيتها السياسية على دولة أخرى ضدّ إرادتها أو تبني بعض المطالب، والدعاوي الإقليمية التوسعية أو التذرع بمشكلات الأمن القومي في سعي الدولة للتسلط على الآخرين أو محاولة حلّ صراع دولي اقتصادي، والتي قد يمسّ

مصالحتها على حساب من يدور معهم هذا الصراع، وما إلى ذلك من سلوكيات خارجية عدائية أو غير ودية⁽¹¹⁾.

الفرع الثاني: عند هانس مورجانتو: المصلحة هي البقاء القومي للدولة

يجادل "هانس مورجانتو" Hans Morgenthau إلى ما يحدث على مستوى العلاقات الدولية والسياسة الدولية ببعضها على أنه لا يزيد في الحقيقة عن كونه عملية توفيق بين مصالحها القومية المتعارضة، ويرى أن الحرص على تأمين المصالح القومية للدول على افتراض أنه لا يوجد عالم مسالم، وإن كان ذلك لا يعني حتمية الحرب، وبحسب رأيه يمكن التقليل من أخطار التهديدات والصراعات والحروب على الأمن والسلم الدوليين، وذلك بوسيلة التوفيق بين "المصالح المتنازعة" Conflicting interests، وبالإجراءات الدبلوماسية "التفاوض" Negotiation، ويؤكد أيضاً على أن المصلحة القومية هي البقاء القومي والقدرة على الدفاع عن القيم، والكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، وتمثل المصلحة القومية هدفاً أساسياً لا يمكن لأي دولة التنازل عنه أو المساومة عليه، وأن أي مصالح أخرى تأتي بعد هذه الضرورة القومية الأساسية في ترتيبها على قائمة أولويات السياسة الخارجية للدولة، وذلك تبعاً لدرجة علاقتها بالمصلحة القومية العليا، وهي الحفاظ على البقاء القومي للدولة⁽¹²⁾، ولقد حدّد مورجانتو أهم العناصر الأساسية المكونة للقوة الوطنية، وهي⁽¹³⁾:

- الجغرافيا كبعد فيزيائي: عدّها أكثر العوامل استقراراً، فقد استمرت الحالة الجغرافية في لعب دور مهم في السياسة الدولية.

- الموارد الطبيعية: تتوزّع إلى موارد غذائية، وموارد طاقة ومعادن، ويشدّد على السيطرة اللازمة عليها.

- القدرة الصناعية والمستوى التكنولوجي.

- القدرات العسكرية: يذكره في قائمة تكنولوجيا الأسلحة، والقيادة الاستراتيجية، ونوعية القوات المسلحة وكمياتها.

- السكان: حجمهم، وتكوينهم العمري، وتشكيلهم.

- الثقافات الوطنية: تتكرّر في كنفها بعض الصفات الفكرية، وبعض سمات الشخصية بشكل متواتر، وأكثر كثافة لدى هذه الأمة من غيرها، وهذه الخصوصيات الوطنية تولّد سلوكيات خاصة في ممارسة السياسة والدبلوماسية والحرب.

الفرع الثالث: أنواع المصالح القومية والدولية عند مورجانتو

هناك تصنيف آخر لأنواع المصالح القومية والمصالح الدولية حدّدها "توماس روبنسون" Thomas Robinson عند مورجانتو، وهي:

أولاً- المصالح الوطنية أو المصالح القومية⁽¹⁴⁾:

- المصالح الأولية: تتضمّن الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية، وبقاء الأمة ضدّ التجاوزات الخارجية لا يمكن المساومة عليها.

- المصالح المتغيرة: تحددها الأمة في أي وقت طبقاً لمصالحها الوطنية.
 - المصالح الثانوية: مصالح مواطني الدولة في الخارج، فتقوم الدولة بحمايتها وحماية الحصانات الدبلوماسية وممثلها في الخارج.
 - المصالح العامة: تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة وعدد كبير من الدول.
 - المصالح الخاصة: تتحدد في الزمان والمكان، وهي غالباً ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة.
 - المصالح الدائمة: مصالح ثابتة خلال فترة طويلة من الزمن تختلف بمرور الزمن ولكن ببطء.
- ثانياً- المصالح الدولية أو فوق القومية (15):

- المصالح المتطابقة: تتمسك بها الدول بشكل مشترك.
- المصالح المتكاملة: تشكيل أساس للاتفاق حول قضايا معينة.
- المصالح المتصارعة: مصالح يمكن أن تتحول من خلال الدبلوماسية أو وقوع أحداث معينة أو بمرور الزمن إلى مصالح متكاملة، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن إمكانية تحول المصالح المتطابقة أو المتكاملة إلى مصالح متصارعة.

المطلب الثالث: مبدأ توازن القوى كآلية لإدارة الأمن والسلام

يعتبر مفهوم "توازن القوى" Balance of power* أبرز المفاهيم المركزية والأساسية في الفكر الواقعي الكلاسيكي، وذلك عندما كانت ممارسة التوازن مألوفة لدى قدماء اليونان، ويعود المفهوم إلى مؤرخ الحرب البيلوبونيسية "ثوسيديدس" Thucydides، واستخدم أيضاً في القرن الثامن عشر لوصف السياسة الخارجية البريطانية. يركز المفهوم على العلاقات بين الدول والسياسة الدولية على أنها تعود إلى الحالة الطبيعية التي تحدث عنها "هوبز" Hobbes حين كانت كل دولة تخاف من الأخرى، وكانت مستعدة لتسديد ضربة وقائية ضدّ العدوان، وفي مثل هذه الحالات تسود بين الدول الفوضى، فقد كان توازن القوى أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والسلام من خلال التحالفات، ولأسيما ضدّ الدولة ذات المركز الأقوى بين بقية الدول⁽¹⁶⁾.

الفرع الأول: عند أهم وأبرز الرواد الأوائل

آلية توازن القوى حصلت بلا شك في العالم القديم في أوروبا والصين والهند، ولكن الاعتراف بها صراحة بصفتها إحدى الصيغ الأساسية في الحياة السياسية حتى عهد النهضة، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ "مكيافيلي" Machiavelli لم يكن أول من طوّر الفكرة رغم هاجس سياسة القوة الذي كان مستحوذاً عليه، وإنّما كان معاصره "فرانسيسكو غويشيارديني" Francesco Guicciardini هو الذي فعل ذلك في كتابه بعنوان "تاريخ إيطاليا" La storia d'italia عام 1537، ويعدّ مؤلفه بصفة عامة أول معالجة تحليلية منهجية للموضوع، وأول إشارة له في "معاهدة أوترخت" Treaty of utrecht^{**}، اعتبرت من خلالها فكرة المحافظة على ميزان القوى أمراً أساسياً من أجل أمن وسلام أوروبا⁽¹⁷⁾.

ارتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدّث عنه "إسحاق نيوتن" Isaac Newton، والخاص بـ "التوازن في الكون" The balance of the universe، ومعلوم أنّ النظريات الاجتماعية تعمل على

الإفادة من النظريات العلمية في العلوم التطبيقية أو تتأثر بالتطور في إحدى هذه النظريات، والحقيقة فإن مفهوم التوازن يعدّ أحد المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم، وعلى سبيل المثال يستخدم باحثوا الواقع الاجتماعي الدولي - التوازن - كمفهوم مركزي لنظم علاقات القوى في السياسة الدولية، وهذه العلاقة القائمة على القوة تستبدل بالبحث من قبل هذه الدول على الأمن والسلام من خلال توازن القوى⁽¹⁸⁾.

صاغ الفيلسوف والمؤرخ والاقتصادي "دافيد هيووم" Davis Hume أول صياغة تجريدية عن التوازن عام 1742، وذلك في بحثه توازن القوة، وكان مفهوم التوازن بعد ذلك مركزياً في التيار الواقعي القديم، وبعدها في التيار الواقعي الجديد، تأثر بها مؤلفون معاصرون في القرن العشرين، أبرزهم: "هانز مورجنثاؤ" Hans Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم" Politics among nations عام 1948، و"ريموون آرؤن" Raymond Aron في كتابه "السلام والحرب: نظرية للعلاقات الدولية" Peace and war: a theory of international relations عام 1966، و"كينيث والتز" Kenneth Waltz في كتابه "نظرية السياسة الدولية" Theory of international politics عام 1979⁽¹⁹⁾.

الفرع الثاني: توازن القوى في التاريخ الدبلوماسي الحديث

مبدأ توازن القوى كسياسة وكنظام لا ينفصل عن التاريخ الدبلوماسي للعالم الحديث، ولا يمكن إعطاء وصف معقول للسياسة الدولية حتى عام 1914، إلا انطلاقاً منه عندما كانت عصبة الأمم كمحاولة ترمي إلى أن تحلّ مكانه عام 1920، وكان مبدأ "الأمن الجماعي" Collective security في صلب العصبة مصمّماً لتجنب الحاجة إلى التوازن، ويجادل الكثير من أنصار المذهب الواقعي أنّ اختلال ميزان القوى في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أدّى مباشرة إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد عام 1945 ظهر مفهوم آخر سمي بـ "توازن الرعب" Balance of terror، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ توازن القوى، وبسبب ما شكّله التنافس الحاد وسباق التسلح الدفاعي والهجوم في العصر النووي الأول إبّان الحرب الباردة، وفي ظل سيطرة القطبية الثنائية على السياسة الدولية⁽²⁰⁾.

الفرع الثالث: توازن القوي من خلال أقطاب السياسة الدولي

يطرح مبدأ التوازن من خلال أقطاب السياسة الدولية، ومن منظور مورغانثو على "الاعتماد على الذات" Self-reliance، كأحد الأطر لتحديد طبيعة السلوك لدى الدول، وخاصة القوة منها حول ضرورة الاعتماد على قدراتها الذاتية بهدف تحقيق ذلك التوازن، وأنّ تراخى الدول في ظل القطبية التعددية أفضل ممّا هو عليه الحال في ظل القطبية الثنائية، ورأيه أنّ التوازن يقلّ لدرجة تفوق طرف على طرف آخر، وهذا ما يعكس طبيعة التوازن بين القوى ذاتها، والدول تطمح بالتوصل إلى القوة ما يطيح بأمن الدول الأخرى بما فيه أمن حلفائها⁽²¹⁾، ويمكن تحديد التمييزات الأساسية لتوازن القوى للأوضاع الدولية بحسب القطبية، والتي تشمل الحالات التالية⁽²²⁾:

- "الأحادية القطبية" Uni-polarity: وضع تفرض فيه دولة واحدة أو قوة عظمى سلطتها على

النظام الدولي.

- "الثنائية القطبية" **Bi- polarity**: تتساوى فيه دولتان أو مجموعة الدول في القوة تقريباً، وغالباً ما يستخدم هذا المفهوم للدلالة على فترة الحرب الباردة.
- "التعددية القطبية" **Multi- polarity**: تتمركز فيه على الساحة العالمية ثلاث قوى عظمى على الأقل، والمثال التقليدي هو أوروبا في القرن التاسع عشر، والقوة الاقتصادية والعسكرية الكبرى لدولة ما لا تجعلها في هذه الحال تتفوق بالضرورة على الدول الضعيفة التي بإمكانها أن تتكاثرت ضدها.
- الفرع الرابع: أسس ومرتكزات مبدأ توازن القوى
- يمكن القول أنّ مبدأ توازن القوى يستند إلى ركيزتين أساسيتين، هما: وحدة الغرض بالنسبة للدول الأطراف في المحور الواحد، وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في التعامل الدولي، ومن ثمّ ردع العدوان، وقدرة هذا الأسلوب في أي موقف دولي على توليد ضغوط متضادة متعادلة، يتجنب أي اختلال غير مرغوب فيه في علاقات هذه القوى، وعليه تنقسم توازنات القوى من حيث الشكل إلى نوعين هما⁽²³⁾:
- "توازنات القوى البسيطة" **Simple balance**: يتكون طرف المعادلة فيها إمّا من دولتين متعادلتين القوى أو من مجموعتين من القوى المتضادة في حالة من التكافؤ أو التعادل النسبي بمعياري إمكانات القوى.
- "توازنات القوى المركب" **Multiple balance**: يتكون طرف المعادلة فيها من مجموعة قوى تعمل على موازنة بعضها البعض.

المبحث الثاني

تطور الطُروحات الأساسية للواقعية النيو- كلاسيكية

التطور المثير للنموذج المعرفي الواقعي الجديد من خلال الانشقاق بين ضفتي الفكر الواقعي الدفاعي والهجوم، يعتبر من التطورات المهمة في التسعينيات من القرن العشرين، وبعد أن شهدت الأدبيات الواقعية الجديدة تجاه البعد العسكري مجادلات كثيرة بين هاتين النظريتين، وفيما يتعلق بالسياسة الدولية والدراسات الأمنية والاستراتيجية.

نحاول من خلال هذا المبحث تحديد المقاربات التي جاء بها الواقعيون النيو- كلاسيكيون وتحليلهم للسياسة الدولية، وذلك بتركيزنا على البعد العسكري للدفاع والأمن والهجوم، والجدل الذي شهدته المدرسة بشأن معضلات الدفاع والأمن، وعلاقة الأمن بالدفاع والهجوم، وأيضاً كمحاولة لفهم دياليكتيك العلاقة بين هذه المفاهيم، وإبراز لأهم التطورات الفكرية والمعرفية التي صاغها المفكرون والمنظرون الواقعيون الجدد الدفاعيون والهجوميون.

المطلب الأول: الواقعية البنوية والأولوية القصوى للأمن

ظهرت "الواقعية الدفاعية" **Defensive realism** أو "الواقعية البنوية" **Structural** (***) مع نشر "كينيث والتز" **Kenneth Waltz** كتابه "نظرية السياسة الدولية" **Theory of international politics** الصادر عام 1979، والذي لا يفترض فيه على خلاف مورغانثاو أنّ القوى العظمى عدوانية بشكل متأصل، لأنها مجبولة على الرغبة في القوة، بل يبدأ بدلاً من ذلك بافتراض أنّ

الدول تسعى إلى البقاء وتنشد الأمن قبل أي شيء آخر، ولكنه يذهب مع ذلك إلى اعتبار أن "بنية النظام الدولي" Structure of international system، تجبر القوى العظمى على الانتباه إلى توازن القوى والاحتباس له، وعلى نحو أكثر تحديداً يعتبر أن الفوضى تجبر الدول الراغبة في الأمن أن تتنافس فيما بينها على القوة باعتبارها الوسيلة المثلى للبقاء، وهكذا نجد أنه بينما تمثل الطبيعة البشرية السبب العميق للتنافس الأمني في نظرية مورجنثاو، تلعب الفوضى هذا الدور في نظرية والتز⁽²⁴⁾.

الفرع الأول: أطروحة الواقعية البنوية عند والتز

يركز والتز على النظام كما يقول أنه يوجد نوعان للنظام، هما: "نظام هرمي التسلسل" Hierarchical system و"نظام فوضوي" Anarchical system، وفي النظام هرمي التسلسل تنظم الوحدات وفق خط واضح للسلطة، وأما في النظام الفوضوي فالوحدات المتشابهة في طبيعتها تقيم علاقات مع بعضها البعض، وحتى وإن كانت تختلف اختلافاً كبيراً في قدرتها، فالتمييز بين النظامين مسألة حاسمة بالنسبة له، ويجادل أيضاً بأن النظام الحالي واضح الفوضوية، وقد كان هذا الوضع منذ أصوله التي تعود إلى أواخر العصور الوسطى⁽²⁵⁾.

تعتبر الهرارية والفوضى اللتان يربطهما والتز بالسياسة الداخلية والدولية على الترتيب، هما المبدأان المنظمان للسياسيان الرئيسان، فإما أن تقف الوحدات مع بعضها بعضاً في علاقة سلطة، وخضوع الهرارية أو لا تقف في تلك العلاقة الفوضى، وتوجد اختلافات نوعية بين السياسة التي تمارس في حالة القواعد المستقرة، والسياسة التي تمارس في حالة الفوضى⁽²⁶⁾، وبالتالي يمكن توضيح ثلاثة مبادئ أساسية تضبط منظومة والتز، وهي⁽²⁷⁾:

- المنظومة فوضوية وغير مركزية: معنى هذا أن هذه المنظومة تخلو من أي سلطة أعلى من السلطات الأخرى، ومع أن الوحدات شديدة الاختلاف في كثير من أوجهها، إلا أنها متساوية فيما بينها من حيث الشكل، ويستخدم مصطلح "وحدة" Unité، لأنه لا يريد لنظريته أن تكون محدودة بالزمن، ولكن المعنى هنا في المنظومة الحالية هو الدولة، وتقع الدولة في صلب تحليله بسبب أولوية العامل السياسي عنده، وهذه الأولوية تتعلق باختلاف البنية التي تفصل المحلي عن الخارجي أكثر من ارتباطها بكون التهديد بالعنف، واللجوء إلى القوة يميز الوسط الدولي.

- الترابط الفوضوي: يكمن "مبدأ النظام" Principle of order تمثله الفوضى الدولية في البنية العميقة للمنظومة التي تحدّد سلوك الفاعلين، وفيه يكون الترابط مصدراً للشاشة، فإن "مبدأ العون الذاتي" Principle of self-help هو بالضرورة مبدأ الفعل يمنح الأولوية للعامل السياسي بسبب الأخطار التي يمكن التعرض إليها.

- الدول ذات السيادة صفة وحيدة: أي باعتبارها تعمل على الأهداف نفسها، فهي تضطلع بالمهام نفسها، وترتبط الاختلافات بقدراتها وليس بوظيفتها، وهي أساساً ضمان أمنها إلا أن هذا الأمن يشكل نموذج السياسة الدولية عند والتز، وبهذا فهو يختلف عن مورغانثو يرى في هذا النموذج السعي إلى تحقيق الأمن والتوازن من خلال القوة، وفي حين يرى والتز توازن القوة ليس سوى أداة لتحقيق الأمن،

ولكن في واقع الأمر تملك الدولة وسيلتين لتحقيق هذا الأمن، هما: مواردها الخاصة، والتحالفات التي يمكن إقامتها⁽²⁸⁾.

الفرع الثاني: القوة والأمن عند والتر

القوة عند والتر ليست هي الغاية بحد ذاتها، ولكنها الوسيلة التي تستخدمها الدول للسعي وراء غايتها الحقيقية ألا وهي الأمن، واعترف أنّ البيئة الدولية منظومة معقدة، وبالتالي فالبنية والفوضى وتوزيع القوة تؤثر في سلوك الدولة، وبناء عليه تسعى الدول لتوفير الأمن من خلال البيئة الدولية والقوة، وهذا السعي يجعل تحقيق توازن القوى لتعزيز الاستقرار النسبي كنتيجة شبه تلقائية⁽²⁹⁾، ويرى أنّ الدول مجبرة على التنافس مع بعضها البعض على القوة بسبب رغبتها بالأمن، وهذا معناه من وجهة نظره "الأولوية القصوى للأمن" Security as high priority، وفي ذلك يقول: ((... في الفوضى يبقى الأمن هو الأولوية القصوى في النهاية))⁽³⁰⁾، ويرى أنّ الدول تبحث عن القوة فقط لتحقيق الأمن، وسوف تتوقف عن تحقيق ميزة نسبية على الدول الأخرى، وهذا ما سيحفّز تلك الدول على تشكيل تحالفات ضدها⁽³¹⁾، وسواء كانت الطريقة الأفضل لتحقيق أمن الدولة هي تبني استراتيجيات هجومية أو دفاعية بالنسبة له، فإنّ ذلك يتنوع بتغير المواقف، ويمكن لدولة ضعيفة أن تغري الدول الأخرى للاستفادة من ضعفها⁽³²⁾.

المطلب الثاني: الواقعية الدفاعية: تعزيز الأمن وتقويض النزعة الهجومية

تركّز "الواقعية الدفاعية" Defensive realism على أنّ الفوضوية أقل خطورة، وذلك على أساس أنّ الأمن متوافر، وهذا الأمر الذي جعلها تطرح تنازلاً في سلوكيات جميع الدول، ولكن السياسة الداخلية هي التي تصنع واجهة السياسة الخارجية من أجل خدمتها أكثر على حساب البيئة الدولية، والتي تتواجد فيها الدول بحسب طبيعة المصالح والأهداف بغية التأثير عليها، ولذلك تكاد تقل أو تخف السياسة الداخلية مقابل جملة من الفواعل وتأثيرها على السياسة الخارجية⁽³³⁾، ولعلّ أبرز من دعوا إلى هذا الاتجاه، نذكر منهم: "كينيث والتر" Kenneth Waltz، "ستيفن فان إيفرا" Stephan Van Evera، "روبرت جارفيس" Robert Jervis، "جوزيف غريكو" Joseph Grieco، "باري بوزان" Barry Buzan، وآخرون.

الفرع الأول: الواقعية الدفاعية: مركزية البنيوية والقوة

يجادل الواقعيون الدفاعيون بأنّ العوامل البنيوية تحدّد مقدار القوة التي يمكن للدول أن تحصل عليها، وهذا بدوره يساعد الدول على تخفيف الأثر السيئ للمنافسة الأمنية⁽³⁴⁾، وتفترض أنّ فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، والأمن متوفر أكثر من كونه مفقوداً، وهي بهذا تقدّم تنازلاً بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، وجعلها لا تتحكم في سلوكيات جميع الدول، وتقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وبالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية⁽³⁵⁾، واحتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلّب على بعضها، ولكن كلّما كان الدفاع أسهل، فإنّ الأمن كان أوفر وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى، وحين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول

قادرة على التمييز بين الأسلحة الدفاعية والهجومية، فإنّ الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن نفسها من غير أن تهدّد الآخرين، وبذلك تقلّل من تأثيرات الفوضى.

يتزامن هذا الطرح للواقعية الدفاعية مع تعزيز القدرات الدفاعية للدولة بدلاً من قدراتها الهجومية، وذلك بهدف إعطاء الأولوية أكثر للسياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية على اعتبار أنّ "القوة الهجومية" Offensive power تدفع بالدول إلى الصراعات والحروب، وعلى العكس من ذلك فزيادة "القوة الدفاعية" Defensive power سيزول خطر الحرب والصراعات، ويسود الأمن ويقل حافز التوسع والنزعة الهجومية لدى الدول، وبمعنى آخر يربط قوة الداخل بالقدرات الدفاعية من دون تهديد للآخرين على أساس الحدّ من التهديد ذاته، والذي يطال السياسة الدولية نتيجة الطابع الفوضوي، لكن توسع الدول من منظور الواقعية الدفاعية لا ينبع من القوة الزائدة، وإنّما ينشأ من خلال حالات انعدام الأمن أو اللأمن الدائم، وهذا معناه ضرورة البحث عن الأمن والحد من زيادة الفوضى⁽³⁶⁾.

ووفقاً للواقعية الدفاعية يجب أن تكون هذه الحقائق الأساسية عن الحياة في النظام الدولي واضحة لجميع الدول، وعليها أن تحدّ من رغبة الدول في المزيد من القوة، وإلاّ فإنّ الدول تعرض نفسها للخطر الذي يهدّد بقاءها، ولو اعترفت جميع الدول بهذا المنطق – وهو ما عليها فعله إذا كانت جهات فاعلة عقلانية - ينبغي أن لا تكون المنافسة الأمنية شديدة الحدة، ويجب أن لا يكون هناك إلاّ القليل من حروب بين القوى العظمى، وينبغي بالطبع أن لا يكون هناك "حروب مركزية" Central wars، وهي الصراعات التي تتضمن جميع القوى العظمى⁽³⁷⁾.

الفرع الثاني: الطرح الحديث للواقعية الدفاعية

برز مصطلح جديد في تيار الواقعية الدفاعية وهو "الواقعية التعاونية" Cooperative realism، المشجع والمؤكّد على "فوضى ناضجة" Mature anarchy، عوض "فوضى مطلقة" Absolute anarchy، وهذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك، ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بعد ذلك أهم محدّد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتر⁽³⁸⁾، وتعتبر الواقعية الدفاعية أكثر تفاعلاً من الواقعية الهجومية، ولكنّها أكثر تشاؤماً من الليبرالية الجديدة، وذلك لمجموعة من العوامل أهمّها ما يلي⁽³⁹⁾:

- الصراع أداة غير ضرورية في حالة العلاقات الاقتصادية.
- لا يستطيع القادة التأكيد من أنّ تحركاً عدوانياً من جانب دولة يعتبر فعلاً توسعياً يتّجه نحو مواجهة نظام قائم أو إنّ مجرد سياسة وقائية تهدف للحفاظ على أمنها.
- تقرّ بوجود مساحات للمصالح المشتركة أو المتبادلة، ولكنّها ترجح عدم إذعان الدول، ولجوءها إلى الغش فيما يتعلّق بمصالحها القومية خاصة في السياسات الأمنية.

المطلب الثالث: الواقعية الهجومية: القوة والهيمنة والنّضال من أجل الأمن

جاءت "الواقعية الهجومية" Offensive realism بمثابة رد فعل مباشر ضدّ الواقعية الدفاعية وامتداداً لها، وهذا نتيجة المواقف التي تبنتها في ظل ما بات يعرف - تحت سيطرة

العولمة - بتزايد المخاوف وتعاضل التهديدات وتنافس المصالح، وذلك على أساس زيادة وتيرة القوة من أجل ضبط حالة النظام الدولي، والذي مازال تدفع به الفوضى إلى حالة انعدام الأمن واللاأمن من ناحية، ومن ثمّ نحو الصراعات والحروب من ناحية أخرى. ويفترض هذا التيار المتشدد والمتشائم في آن واحد بأهمية القوة، وتعظيم قيمتها من أجل فرض هيمنتها⁽⁴⁰⁾، وعن نخبة من المفكرين والأكاديميين يمثلون هذا الاتجاه، نذكر منهم: "جون ميرشايمر" John J. Mearsheimer، "روبرت جيلبن" Robert Gilpin، "راندل شفيكر" Randall J. Schweler، "جوزيف جريكو" Joseph M. Grieco، "إيريك لاباس" Eric J. Lapas، "ستيفن كراسر" Stephen D. Krasser. يؤكّدون على أنّ بنية النظام تشجع الدول على زيادة حصّتها من القوى العالمية إلى حدّ أقصى لتشمل السعي إلى تحقيق "الهيمنة" Hēgemonía****، وزيادة حدّة المنافسة الأمنية بسبب النزعة العدوانية للقوى العظمى⁽⁴¹⁾.

الفرع الأول: القوة النسبية والتضال من أجل الهيمنة

يعتبر "جون ميرشايمر" John J. Mearsheimer أحد أبرز وأكثر الواقعيين الجدد المدافعين عن الواقعية الهجومية، وذلك في مؤلفه الشهير بعنوان "مأساة سياسة القوى العظمى" The tragedy of great power politics، يرى فيه أنّ النظرية الواقعية في السياسة الدولية تتحدّى انتشار التفاؤل حول العلاقات بين القوى العظمى، ومضمون هذا التفاؤل هو إمكانية التعاون بينها، وتركز النظرية - من وجهة نظره - على القوى العظمى بسبب أنّ هذه الدول لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، ومبرّر ذلك أنّ حظوظ كل الدول - القوى العظمى والقوى الصغرى - هي محدّدة ابتداءً بواسطة قرارات ومواقف أولئك الذين لهم قدرة عظمى على التأثير في العلاقات الدولية والسياسة الدولية⁽⁴²⁾.

والواقعية الهجومية هي الأخرى نظرية بنيوية للسياسة الدولية، وتنظر إلى القوى العظمى كما تفعل الواقعية الدفاعية على أنّها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه سلطة عليا أو هيئة لحمايتها من بعضها البعض، وتدرك أنّ القوة هي الأساس لبقائها، وتختلف عن الواقعية الدفاعية حول السؤال الجوهرى: ما مقدار القوة التي تحتاجه الدول؟⁽⁴³⁾. بالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تقدم البنية الدولية للدول دافعاً للسعي لزيادة القوة، وإنّما تدفعهم للحفاظ على توازن القوة، فالحفاظ على القوة وليس زيادتها هو الهدف الرئيسي للدول، ويركز الواقعيون الهجوميون على أنّ النظام الدولي يساعد الدول للبحث عن فرص زيادة قوتها على حساب منافسيها، فالهدف النهائي للدولة هو أن تصبح مهيمنة في النظام، ومن خلال الجدول التالي نوضح فيه قياس ومقدار القوة من منظور الواقعية الكلاسيكية، والواقعية النيو-كلاسيكية بشقيها الدفاعي والهجومى.

الجدول رقم (1) مقدار وقياس القوة من منظور الواقعية التقليدية والواقعية البنيوية الجديدة

/	الواقعية التقليدية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
ما الأسباب التي تدفع الدول إلى التنافس على القوة؟	شهوة القوة المتأصلة في الدول	بنية النظام	بنية النظام
ما مقدار القوة الذي تحتاجه الدول؟	كل ما تستطيع أن تحصل عليه؛ حيث تعمل الدول على زيادة القوة النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة.	قوة ليست أكبر ممّا تمتلكه حالياً؛ حيث تركز الدول على الحفاظ على توازن القوة.	كل ما تستطيع أن تحصل عليه؛ حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي هو الهيمنة.

المصدر: جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 28.

يتضح لنا من خلال الجدول أنّ كلا من الواقعية الهجومية وواقعية الطبيعة البشرية، تصوّران القوى العظمى على أنّها تسعى دون كلل وراء القوة، وفيما يتمثل الاختلاف الرئيس بين المنظورين في أنّ الواقعيين الهجوميين يرفضون ادعاء مورجنتاؤ بأنّ الدول وهبتها الطبيعة شخصيات من النّوع الممتاز، وأنّ النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية باعتبارها الطريقة المثلى لتعظيم أمنها، ومعنى ذلك أنّ البقاء يستلزم السلوك العدواني، والقوى العظمى تتصرف بعدوانية ليس لأنّها تريد ذلك أو لأنّها تتميز بدافع داخلي للهيمنة، وإنّما لأنّها مضطرة لأن تكسب مزيداً من القوة إذا ما أرادت أنّ تعظم احتمالات بقائها⁽⁴⁴⁾.

الفرع الثاني: النظرة المتشائمة للواقعية

تقوم النظرة المتشائمة للواقعية في السياسة الدولية من منظور ميرشايمر على ثلاثة اعتقادات جوهرية أساسية، وهي⁽⁴⁵⁾:

- يتعامل الواقعيون مثل الليبراليين مع الدول كفاعلات رئيسية في عالم السياسة، ولكن يركّز الواقعيون بشكل أساسي على القوى العظمى باعتبارها مهيمنة على النظام الدولي، وبسبب أنّ هذه الدول تسيطر وتشكّل السياسة الدولية، فهي كذلك تسبب الصراعات والحروب.
- يعتقد الواقعيون أنّ سلوك القوى العظمى هو متأثر بشكل أساسي بواسطة البيئة الخارجية للدول، وليس بواسطة الخصائص الوطنية، فبنية النظام الدولي هي التي يجب على كل الدول أن تتعامل معها لأنّها تسوغ بشكل كبير سياستها الخارجية.
- يحمل الواقعيون الحسابات حول تفكير قوة الدول المسيطرة، وتنافس الدول من أجل القوة فيما بينها، وتتطلب هذه المنافسة في بعض الأحيان اللجوء إلى الحرب التي تعتبر أداة مقبولة في فن الحكم

اقتباساً عن كلاوزفيتز حول الاستراتيجيات العسكرية في القرن التاسع عشر، ويرى ميرشايمر أنّ الحرب هي استمرار للسياسة بواسطة أدوات أخرى.

المطلب الرابع: التوازن الدفاعي-الهجومي: منظور معتدل للقوة والأمن

يدعم "رُوبرت جِيفيس" Robert Jervis، "جَاك سَنَايْدِر" Jack Snyder، "سْتيفْن فَاَن" Stephen Van Evera، مسألة الواقعيين الدفاعيين بتركيز الانتباه على مفهوم بنيوي آخر يعرف باسم "التوازن الدفاعي-الهجومي" The offense– defense balance، ويؤكد هذا الاتجاه على أنّ القوة العسكرية عند أية نقطة من الزمن يمكن تصنيفها على أنّها إمّا تؤدي دور الدفاع أو الهجوم، فإذا كان للدفاع ميزة واضحة على الهجوم، وكان الغزو بالتالي صعباً، فلن يكون لدى القوى العظمى دافع لزيادة قوتها واستخدامها، وستركز بدلاً من ذلك على حماية ما تمتلكه من القوة، وحين ترجح كفة الدفاع تكون حماية ما تمتلكه الدولة مهمة سهلة نسبياً، وحين يكون الهجوم أسهل، فسيكون هناك ما يغري الدول بأن تحاول أن تغزو بعضها البعض، وسيشهد النظام حروباً كثيرة⁽⁴⁶⁾، وبإيجاز فالتوازن الفعّال مقترناً بالمزايا الطبيعية للدفاع على الهجوم، ويثنى القوى العظمى إتباع استراتيجيات عدوانية، ويجعلها تتبنى بدلاً من ذلك موقفاً دفاعياً.

الفرع الأول: أطروحة التوازن الدفاعي-الهجومي كمفهوم بنيوي

يدعم رواد هذا الاتجاه أطروحات الواقعية الدفاعية من خلال تركيزهم الانتباه على التوازن الهجومي-الدفاعي، ويؤكدون على أنّ القوة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن أن تكون مصنفة إمّا هجومية أو دفاعية، فإذا كان للدفاع امتياز واضح على الهجوم، وبالتالي الاستيلاء والإخضاع بالقوة هو خيار صعب، فإنّه سيكون للقوى العظمى باعثاً قليلاً لاستخدام القوة في الحصول على القوة، وستركز عوضاً عن ذلك على حماية ما عندها، وتتحول إلى قوى محافظة في النظام الدولي، وعندما يكون للدفاع امتياز، فإنّ حماية ما لديها ستكون مهمة سهلة نسبياً، وعندما تقدر الدول أنّ الهجوم أداة سهلة، فإنّ الدول حينئذ تسعى نحو محاولة إخضاع بعضها البعض بالقوة أو الابتزاز أو التهديد باستخدام القوة، وبالتالي ستكون صراعات وحروب كثيرة على مستوى النظام الدولي، وباختصار يعتبر التوازن المزدوج الكافي مع الامتيازات الطبيعية للدفاع على الهجوم هي أسباب كافية لإحباط القوى العظمى عن السعي وراء القوة، والاستراتيجيات العدائية وبالتالي تتحول إلى مواقع دفاعية.

إحدى الإضافات التنقيحية المهمة حول أطروحة التوازن الدفاعي-الهجومي يتزعمها "جُورج كُويسْتِر" George Coaster، يعتقد بأنّ أولوية الهجوم يؤدي إلى تزايد احتمالات الحرب بين الدول كلّما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، ولكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسراً من القدرات الهجومية، فإنّه يسود الأمن وتزول حوافز التّزعة التوسعية والهجومية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستمتكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والهجومية، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلّص من آثار الطابع الفوضوي للسياسة الدولية⁽⁴⁷⁾.

وعليه يمكننا القول أنّ التوازن المزدوج يعمل على التخفيف من حدّة المنافسة الأمنية، ومن هذا المنطلق فهو قوة دافعة باتجاه الأمن والسلام، ولكن عند بعض الواقعيين الدفاعيين في أي حال يسمحون باحتمال وجود تباين كبير في التوازن بين الدفاع والهجوم، ويجادلون بأنّه يحتمل أن تؤدي نزعة الهجوم إلى وقوع حرب، بينما تساعد نزعة السيطرة الدفاعية إلى إحلال السلام⁽⁴⁸⁾، ومعيّار هذا التوازن يساعد أيضاً في معرفة مدى سهولة أو صعوبة قهر إقليم أو إلحاق الهزيمة بالمُدافع على أرض المعركة، وبصيغة أخرى فإنّه يخبرك إن كان الهجوم مجدياً أم لا، ويؤكد الواقعيون الدفاعيون على أنّ كفة ميزان الهجوم والدفاع عادة ما تكون راجحة لمصلحة المدافع، وبذلك فمن المرجح لأي دولة تحاول الحصول على مقدار كبير من القوة الإضافية أن ينتهي بها المطاف إلى الدخول في سلسلة من الحروب الخاسرة، وبناءً عليه ستدرك الدول عدم جدوى الهجوم، وستركّز بدلاً من ذلك على المحافظة على مكانتها في ميزان القوى، وإذا ما اتخذت بالفعل موقفاً هجومياً فإنّ أهدافها ستكون محدودة⁽⁴⁹⁾، ومن هذا المنطلق تتضح لنا متغيرات المفهوم البنيوي الجديد للتوازن الدفاعي - الهجومي والمتمثلة في ما يلي:

- هيمنة الهجوم: احتمال أكبر للصراع أو الحرب (+).

- هيمنة الدفاع: انخفاض احتمال الصراع أو التفاوض (-).

الفرع الثاني: خصائص أطروحة التوازن الدفاعي - الهجومي

يمكننا القول أنّ صيغة أطروحة التوازن الدفاعي - الهجومي تمتلك مجموعة من المميزات الخصائص الجوهرية على مستوى السياسة الدولية، وهي⁽⁵⁰⁾:

- تمتلك ثلاثة عناصر تؤهلها لتكون نظرية ذات قوة تفسيرية كبيرة.
- بسبب وضعها تمتلك تأثيراً واسعاً، التباين في فهم توازن الدفاع - الهجوم يتسبب في الاختلاف حول حدوث الصراعات والحرب.
- تمتلك معدلاً تفسيرياً واسعاً، وتفسر النتائج عبر كثير من ميادين السلوك، وتدير مجموعة من الظواهر، وتختزل أسباباً عديدة في سبب واحد ذي تأثيرات متعدّدة.
- سريان واسع على العالم الواقعي بالرغم من أنّ الهجوم الواقعي نادر في الوقت الحديث، ولكن فهم التوازن الدفاعي - الهجومي له انتشار واسع.
- تمتلك فائدة توصيفية واسعة، ولأنّ التوازن يحدث بواسطة السياسة القومية العسكرية والخارجية، وفهم التوازن المزدوج أيضاً مرّن بعد أن أصبح موضوعاً للتصحيح من خلال الجدال والنقاش.

المبحث الثالث

معضلات الدفاع والأمن: تفكيك الواقعيين للصراع الدولي

تعتبر معضلة الدفاع والأمن أحد أبرز الظواهر السياسية والأمنية والعسكرية والاستراتيجية، تخضع لقانون التغير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر على مستوى السياسة الدولية، ورغم كثرة الدراسات التي عالجتها، تثير اهتمام الواقعيين والباحثين في المسائل الأمنية والاستراتيجية العسكرية، ولا

يزال الخلاف مستمراً بشأن المرجعية التي تنطلق منها على الرغم من الإجماع حول أهمية وضرة الاهتمام بالمسألة الأمنية بشكل عام.

نحاول من خلال هذا المبحث تحديد مضامين مقاربات معضلة الدفاع والأمن، وذلك بالتركيز على أهم المفكرين والمنظرين الواقعيين الذين حاولوا تفكيك العلاقة بين الدفاع والأمن من منظور المعضلة، ومن أجل فهم وتفسير عوامل وأسباب الصراعات والحروب وفق الطرح الواقعي للسياسة الدولية.

المطلب الأول: المقاربات الأولى للمأزق الأمني الدولي

أشار "هزبرت بترفيلد" Herbert Butterfield لأول مرة إلى مفهوم "منطق المعضلة الأمنية" Logic of the security dilemma عام 1949، اعتبر فيه أن الخوف المستمر يولد مأساة مروعة تحل بالسياسة الدولية، ويجادل قائلاً: ((... إنه وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري، يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة))، ويرى في كتبه التي أصدرها في خمسينيات القرن العشرين بأنه ليس هناك ما يشير إلى أن الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة⁽⁵¹⁾، ويطلق على هذه الحالة بـ "الخوف الهوبزي" The hobbesian fear، وفي ذلك يقول: ((... لو تصورت أنك محبوس في غرفة مع شخص آخر، اتسمت علاقتك به في الماضي بأقصى درجة من العداوة، وهب أن كلا منكما معه مسدس، حينئذ قد تجد نفسك في وضع صعب ومعقد، قد يلجأ فيه كل منكما أن يلقي بسلاحه من النافذة، ولكنه من المحير للعقل إيجاد وسيلة للقيام بذلك))⁽⁵²⁾.

ظهر مفهوم المأزق الأمني في مقالة لـ "جون هيرتز" Hertz John، نشرها في مجلة السياسة الدولية عام 1950، وبعد أن ناقش الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب فيها ما يلي: ((... الدول تناضل لتحقيق الأمن، ما يدفعها إلى تعظيم قوتها أكثر فأكثر لكي تفلت من تأثير قوة الآخرين، وهذا بدوره ينقص شعور الآخرين بالأمن، ويضطرهم للاستعداد لأسوأ السيناريوهات))⁽⁵³⁾، وعاد إلى الموضوع في الفصل العاشر من كتابه الصادر عام 1959، وأكد فيه أن معضلة الأمن والقوة كما كان قد أصبح في ذلك الوقت يعتبر غير قابل للتغيير، واعتبر الشكل الثنائي الأقطاب للحرب الباردة أدى إلى تفاقمها، وقابل بين النظام الثنائي الأقطاب بشكل غير منصف مع توازن القوى، وبعدها خلص إلى أن ثنائية الأقطاب أعطت معضلة الأمن أقصى درجة من الشدة، وبدا "باري بوزان" Barry Buzan يعكس آراء مماثلة في كتابه "الشعب، الدول والخوف" People, states and fear الصادر عام 1983، وذلك في الفصل السابع من الكتاب يشير فيه إلى "معضلة القوة- الأمن" Power security dilemma، داعياً إلى ما يسميه فوضى ناضجة بوصفها أكثر نتيجة مستقرة لنمط الفعل ورد الفعل الثابت⁽⁵⁴⁾.

الفرع الأول: المأزق الأمني في نظرية الألعاب عند روبرت جيرفيس

جاء الإسهام الأكثر ابتكاراً عند "روبرت جيرفيس" Robert Jervis بعد أن أشار لمفهوم المأزق الأمني في كتابه "الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية" Perception and misperception in international politics عام 1976⁽⁵⁵⁾، وبعدها بعامين في مقال آخر بعنوان "السياسة العالمية" World politics نشره عام 1978، يحلل جيرفيس المأزق الأمني في كل من الكتاب والمقال من منطلق

"نظرية الألعاب" Game theory ***** و"معضلة السجين" The prisoner's dilemma، متفاوتة الحيلة التي تتراوح فيها استراتيجيات اللاعبين بين الصراع والتعاون. يجادل جيرفيس بأنه إذا كانت الحرب مكلفة والتعاون مفيد، سوف تكون الحوافز قوية للتغلب على المعضلة، وذلك بإتباع سياسات لتحسين العلاقات بين الخصوم والمفترضين بدلاً من مفاومتها، وإذا كانت التكنولوجيا العسكرية تنحاز إلى جانب الدفاع، وكانت تكاليف فرص سياسات الدفاع عالية، فإن الحوافز لإدارة المعضلة تكون قوية، وثمّ إنّه إذا كان إمكان تمييز المواقف الدفاعية عن المواقف الهجومية سهلاً، سوف تتضاءل أخطار الإدراك الخاطئ، وبذلك المعضلة سوف تتضاءل⁽⁵⁶⁾، ويعتقد شأنه في ذلك شأن هيرتز وروزان أنّ التوجه نحو المحافظة على "الوضع الراهن" Status quo، عند اللاعبين الرئيسيين في النظام من شأنه أن يساعد على عملية إدارة المعضلة الأمنية في السياسة الدولية.

الفرع الثاني: المآزق الأمني منظور بنيوي عند والتز

ناقش "كينيث والتز" Kenneth Waltz المآزق الأمني من منظور بنيوي من خلال مجموعتين من الهياكل، المجموعة الأولى هي الهياكل الداخلية والمجموعة الثانية هي الهياكل الخارجية، تولّدان "المعضلة الأمنية المزدوجة" Double security dilemma، ويرى أنّ "معضلة الأمن الخارجي" External security dilemma ترغب قادة الدول على اتخاذ إجراءات وتدابير الاستعدادات العسكرية للدولة، والهياكل الداخلية تعجّل أيضاً لصانع القرار زيادة حدّة تلك الاستعدادات العسكرية، وبذلك تساهم في خلق المعضلة الأمنية المزدوجة⁽⁵⁷⁾، ولقد كانت المشكلة الجوهرية عنده تتمثل في حقيقة أساسية، وهي أنّ البيئة الدولية أو السياسة الدولية هي بيئة مشحونة بالفوضى، وسياسة القوة هي الحكم والدول هي الأطراف الرئيسية الفاعلة تحدّد مصالحها، وكل دولة تكون منشغلة أساساً بمصالحها الخاصة، ولا تستطيع في النهاية الاعتماد على نفسها من أجل البقاء، كما تمتلك كل دولة قوتها العسكرية الخاصة بها، وبما أنّ الدول الأخرى لا يمكن الوثوق بها أبداً، فليس هناك أي شيء آخر، إمّا القوة أو التهديد بالقوة يصبح هو الحكم النهائي، وفي هذه البيئة تشعر الدول جميعها غير آمنة، ويؤدي زيادة قدرة دولة واحدة على تعزيز أمنها تلقائياً إلى زيادة انعدام الأمن لدى الدول الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور حالات من المآزق الاستراتيجية⁽⁵⁸⁾.

الفرع الثالث: المآزق الأمني من منظور الواقعية الهجومية عند ميرشايمر

تعكس المعضلة الأمنية التي تعد أحد أشهر المفاهيم في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الدولية، المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، ومصدر تلك المعضلة من منظور ميرشايمر أنّ الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها تنقص عادة من أمن الدول الأخرى، ولذلك فمن الصعب أن تزيد الدول فرص بقائها بدون أن تهدد بقاء الآخرين، وينتج التنافس على القوة أنّه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الأمن الكامل في العالم المؤلف من وحدات متنافسة⁽⁵⁹⁾، ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة لعلاقة الأمن والقوة، ومضمون تحليله واضح وهو أنّ الطريقة المثلى التي تمكن الدولة من البقاء في حالة فوضى هي أن تستغل الدول الأخرى وتزيد قوتها على حسابها، وأنّ الهجوم هو خير وسيلة للدفاع، وانتشار الرسالة وفهمها على

نطاق واسع يطلق تنافساً أمنياً مستمراً، ويرى أنه ليس ثمة ما يمكن فعله لتخفيف المعضلة الأمنية طالما أن الدول تعمل في حالة الفوضى⁽⁶⁰⁾.

المطلب الثاني: ديناميكيات دوامة الدفاع والأمن الدولي

يرى "بيتر فالنستين" Peter Wallensteen في مؤلفه "مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي" Understanding conflict resolution: war peace, and the global system، الدول ذات السيادة هي في حالة صراع حتي مع بعضها، وتستعد دوماً للدفاع عن نفسها من أجل صون أمنها القومي وبقائها ضد أي هجوم محتمل، وترى دول أخرى هذه الاستعدادات خطراً حقيقياً يهددها، وهذا ما يدفعها إلى القيام بالأمر ذاته. ويتبنى فالنستين مدلول آخر وهو "ديناميكيات المعضلة الأمنية" The dynamics of the well-known security dilemma⁽⁶¹⁾، وهذا المدلول يشير إلى أن وجود دولة ما هو في حد ذاته خطير يهدد وجود دولة أخرى، وطالما كانت تحركات النظام السياسي على مستوى السياسة الدولية غير قابلة للتنبؤ في ظل بيئة استراتيجية توصف بخاصية (Vuca)****، فإنّ الخوف وعدم الثقة ومن ثمّ الصراع سيظهران إلى حيّز الوجود، ولهذا نجد أن "الفاعلين" Actors أو "الأطراف" Partie، يشكّلون عنصراً هاماً من عناصر نشوب الصراعات والحروب.

الفرع الأول: عوامل وأسباب دوامة الدفاع والأمن

يرى "جلين بالمر" Glenn Palmer و"كليفتون مورغان" Clifton Morgan أسباب دخول الدول في الصراعات والمآزق الاستراتيجية، فإذا كانت إحداها تسعى لتغيير الوضع القائم في قضية معينة، بينما يحاول الطرف الآخر الحفاظ على النتيجة الراهنة، فإنّ مصالحهما وسياساتهما سوف تتصادم، وكما هو واضح في بساطة هذا التعبير، فإنّه بالتأكيد أكثر عقلانية من الفكرة التي مفادها أنّ الصراعات تثور بفعل ديناميكيات مآزق الدفاع والمآزق الأمني الناتجة بين دولتين أو أكثر تنشدان الأمن بشكل واضح⁽⁶²⁾.

يوصف النظام الدولي عند الواقعيين على أنّه العلاقات والتفاعلات بين الدول، ويرى بعض الكتاب والمنظرين أنّ هذا النظام قائم ومستقل بحدّ ذاته، ويمكن فهمه من خلال عوامل وأسباب حدوث معضلات الدفاع والأمن، إذ يمكن حتى لدولة ذات أهداف واستعدادات عسكرية دفاعية أن ينظر إليها كمصدر تهديد لدولة أخرى، وفي المقابل تنظر هذه الدولة إلى الإجراءات الدفاعية التي تقوم بها هذه الدول على أنّها تهديد لها، ويسمى هذا الوضع بـ "ديناميكية دوامة معضلة الدفاع والأمن" The dynamics of security and defense dilemma⁽⁶³⁾، ومع أنّ هذا المفهوم متين من الناحية النظرية، إلّا أنّه يستند لبعض الفرضيات، ومن أهمّها تلك التي ترى بقاء الدولة هو الحافز الأول لتحركاتها، والدول جميعها قوية ومتماسكة، والحروب بين الدول هي من العناصر الأساسية التي تهم سياسة الأمن.

ومن جهة أخرى يعتبر "هنري كيسنجر" Henry Kissinger أنّ هناك عوامل أخرى كالشكوك والريبة تتعرّز جراء المناورات العسكرية، والبرامج الدفاعية لدى الطرف المقابل، وحتى حين تكون هذه المناورات والبرامج طبيعية مؤلفة من تدابير يتخذها أي بلد على نحو معقول دفاعاً عن المصلحة الوطنية، وكما هي مفهومة عموماً يجري تفسيرها في ضوء

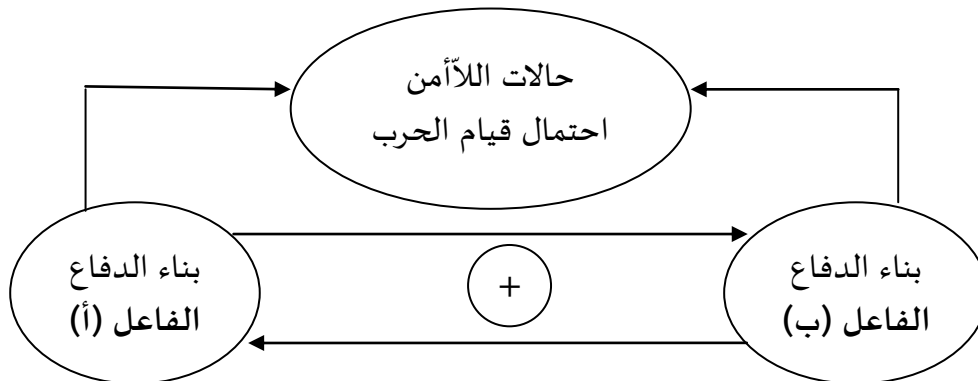
السيناريوهات الأكثر سوءاً، وتترتب على كل من الطرفين مسؤولية الحذر كي لا يتم تصعيد تطوره وسلوكه الأحاديين إلى نوع من أنواع حدة المنافسة الأمنية⁽⁶⁴⁾، ومن شأن هذه القوات العسكرية الدفاعية أن تكون سبب خوف لدى جيرانها بسبب حالة سباق التسلح، وهذه الحالة التي تدعى المعضلة الاستراتيجية أو "المأزق الإستراتيجي" Strategic dilemma أمر معهود في نظام توازن القوى، فالقوات الدفاعية لبلد ما ينظر إليها جيرانها بوصفها تهديداً، وإذا افترض الجميع أسوأ الأحوال، تكون النتيجة شكلاً آخر من عدم الاستقرار الاستراتيجي⁽⁶⁵⁾.

الفرع الثاني: الدفاع ومنطق معاناة الأمن

يجادل "كريس براون" Chris Browns فكرة ديناميكية المعضلة إلى العلاقة المعقدة القائمة بين "النوايا" Intentions و"القدرات" Ability يشجع فيها نظام الدول ذات السيادة التأكيد على الأخيرة بدلاً من التأكيد على الأولى، مما يؤدي إلى احتمال ظهور تصاعد حالة الشعور بانعدام الأمن أو اللأمن على أساس الإدراك الخاطئ، وحتى في نظام دولي تكون فيه معظم الدول غير عدوانية وراضية عن الحياة بصفة عامة، فإنّ الدول تشعر بأنّها مضطرة للمحافظة على وسائل الدفاع عن الذات، وتحقيق ذلك بطريقة غير مكلفة ولكنها فعّالة، وهذا الأمر الذي ينطوي في بعض الأحيان على تعزيز هذه القدرة الدفاعية في معظم الأوقات القدرة على التصرف تصرفاً عدوانياً⁽⁶⁶⁾، وانطلاقاً من سلسلة المحاكمة المنطقية ذاتها التي تجعل الدولة الأولى المسالمة تحافظ على فاعلية قواتها المسلحة وتعزيزها، فإنّ دولة أخرى قد ترى ذلك عملاً عدوانياً محتملاً، فالنيتات الدفاعية التي لا يمكن إظهارها بسهولة، ناهيك عن إثباتها تكون أقل أهمية من القدرات الهجومية، فإذا استجابت الدولة الثانية لتلك القدرات بتوسعة قدرتها القسرية، فإنّ من المحتمل اعتبار ذلك شيئاً ينطوي على العداء، وهكذا تنطلق اللولبية الصاعدة لديناميكية مأزق الدفاع والأمن الدولي⁽⁶⁷⁾.

الشكل رقم (1)

الدفاع ومنطق معاناة الأمن



المصدر: باري ب. هجز، وإيفان ي. يلبراند، اكتشاف المستقبل العالمي وصياغته، تر: هند تركي

السديري (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 82-83.

يتضح من خلال الشكل أنّ البحث الدائم عن الأمن لدى الدول لتعزيز إجراءات الدفاع والمدفوع بالخوف والشك، يؤدي إلى مزيد من حالات عدم الأمن - اللأمن - وعدم الاستقرار الاستراتيجي، وعلى هذا الأساس، فإنّ منظومة الدول كانت دائماً تتصف بعدم الاستقرار، حيث تركت هذه المسألة المفتوحة دائماً والحيوية لأمن الدول، وبحسب السبب يوجد إمكانيتان فقط للردّ هما: الهجوم من خلال التوسع أو الدفاع من خلال صد التوسع أوردع الهجوم⁽⁶⁸⁾، ولكن محاولة الدول لتعادل القوة مع قوة دولة أخرى يؤدي عادة إلى دائرة تغذية راجعة موجبة ومحطمة، فالذي تراه دولة ما على أنّه بناء للدفاع في رد فعل للقوة الهائلة للأخرى، سوف تراه الأخرى على الأغلب على أنّه تهديد محتمل، وبالتالي ستقوم هي بدورها بتسليح أكثر، ويطلق الدارسون والممارسون للسياسة الدولية على هذا المنطق اسم "معاناة الأمن"⁽⁶⁹⁾ Security suffering، ويفهمون أنّ هذا المنطق يزيد من حدّة ديناميكية معضلة الدفاع والأمن من خلال تعزيز إجراءات الدفاع، وسباق تسلح الأسلحة الدفاعية والهجومية، والبحث الدائم عن الأمن، والتي بدورها قد تزيد من احتمالات الصراع والحرب بسبب حدّة المنافسة الأمنية بين الدول على مستوى السياسة الدولية⁽⁷⁰⁾.

الخاتمة:

وفي الأخير نستنتج من خلال هذه الورقة البحثية الفرق الجوهرية بين الأمن والدفاع في السياسة الدولية من منظور المعضلة، وهذا ما يساعدنا أكثر على تفسير النزاع والصراع الدولي، فالدفاع هو الفعل الصادر عن طرف معيّن من أجل التصدي لأي تهديد، وأمّا الأمن فهو الإحساس بالحالة التي يكون عليها ذلك الطرف، وبالتالي فإنّ للأمن صفة الدوام والاستمرارية - الحالة التي تسعى بشكل أساسي لضمان الاستمرار والدوام باستثناء حالات وجود تهديد - مقارنة بمفهوم الدفاع - الفعل الذي يصدر في زمن معيّن كنتيجة لتهديد محدّد - لكن هذا لا يلغي فكرة أنّ للدفاع صفة الاستمرارية من منطلق أنّ التحضير له بشكل مستمر، وعليه فالأمن هو حالة يكون فيها الدفاع وسيلة للوصول إلى تلك الحالة، وأيضاً يحدّد مفهوم الدفاع الاستراتيجيات والوسائل العسكرية للدولة التي تضمن حماية حدودها واستقرارها، وممتلكات أفرادها من أي تهديد خارجي.

وفي الأخير يمكننا القول أنّ جوهر المشكلة لمتلازمة الدفاع والأمن من منظور المعضلة، وتفسيرها للصراعات وفق الطرح الواقعي، تنظر إلى الدول كمصدر تهديد بدلاً من التحالف معها، وذلك ناتج عن طبيعة العنف والفوضى الذي تنفرد به القدرات العسكرية، ولدرجة أنّ هنالك ما يحدّد المأزق أو المعضلة نفسها عن طريق اختلاف الأسلحة الدفاعية والهجومية، وقد تختلف وفقاً لطبيعة أنواعها، وميادين المعركة التي تفرضها بحسب الظروف، والمعطيات، والمعلومات، واللوجستيات على استخدام الأسلحة التي تختلف فيما بينها، فمنها ما هو دفاعي كالصواريخ المضادة للدروع، ونظم الدفاعات الصاروخية الباليستية، ومنها ما هو هجومي كالمقاتلات الحربية، والقذائف والصواريخ الباليستية الهجومية. ولهذا فإنّه يجب على أجنحة التغييرات الهيكلية أن تتطرق إلى قضايا نزع السلاح، ومراقبة التسليح، وإجراءات المراقبة

والتقييد والحد منها، وذلك من أجل بناء الثقة والتقليل من حالات الصراعات والحروب بين الدول، والتخفيف من حدة المنافسة الأمنية والمآزق الاستراتيجية على مستوى السياسة الدولية.

الهوامش:

(1) مارتن غريفيتش، وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002) ص453. أنظر: سكوت بورتشيل، وأندرو لينكليتر، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار (القاهرة: المركز القومي للترجمة 2014)، ص51.

(2) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عابر بالدول، تر: فاضل جتكر (الرياض: العبيكان، 2003) ص 169-170.

(3) فيكونت مونتجمري، الحرب عبر التاريخ، تر: فتحي عبد الله النمر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1971) ص90.

(4) بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013) ص10.

(5) هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: راجح محرز علي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011) ص105.

(6) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2011) ص 170-171.

(7) مارتن غريفيتش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1999) ص 74-77.

(8) إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013) ص345.

(9) أندرو هايوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، تر: منير محمود بدوي (الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، 2011) ص132.

(10) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005) ص142.

(11) إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص347.

(12) المرجع نفسه، ص 348-349. أنظر: هانز جي. مورغانو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تر: خيرى حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964) ص 30-31.

(13) جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولنية (سورية: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015) ص65. راجع : جوانيتا إلياس، بيتر سيتش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي (سورية: دار الفرق للدراسة والنشر والتوزيع، 2016) ص72.

(14) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية (القاهرة: شركة العاتك للنشر والتوزيع، 2010) ص 95-96.

(15) المرجع نفسه، ص96.

* "توازن القوى" Balance of power: التوازن لغة هو التعادل والتساوي، ويقال هذا يوازي هذا. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ 83/3. ويعدّ مفهوم "التوازن" Balance أبرز المفاهيم المتداولة بكثرة في السياسة الدولية، ويدل على نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، وسياسة دولية باعتبارها أداة لحفظ "الاستقرار الدولي" International stability، ويفهم من كلمة التوازن في آن واحد وضع أو بصورة أدق حالة في نظام تتعادل فيه قدرات العمل والاستراتيجيات ضمن بعض التوجهات، وسياسة تهدف إلى الحفاظ على «الوضع القائم» Status quo. الحالة الأولى تتطابق مع عبارة بالإنجليزية "ميزان القوة" Balance of power، تترجم إلى الفرنسية "توازن القدرات الكامنة" Équilibre، والحالة الثانية يعبر عنها بعبارة "مبدأ التوازن" Principle of balance. أنظر: يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015) ص40. راجع: Michael Sheehan, Balance of Power: History and Theory, (London: Routledge, 1996) pp.02-04.

(16) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص46.

** معاهدة أوترخت هي مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتا الأطراف الأوروبية المتنازعة بين شهري مارس وأفريل لتنتهي حرب الخلافة الإسبانية عامي 1701-1713.

(17) غراهام ايفانز، وجيفري نونهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 58-60. راجع:

Di Silvana Seidel Menchi, Enoudi, Storia D'italia: Di Francesco Guicciardini (Toreno: Letteratura Italiana Einaudi, 1971).

(18) - جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985) ص 28-29.

(19) تيري دي مونريال، وجان كيلين، موسوعة الاستراتيجية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2011) ص 366.

(20) غراهام ايفانز، وجيفري نوبهام، مرجع سابق، ص 58-60.

(21) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي: وتحدياته المستقبلية (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016) ص 95-96.

(22) مارتن غريفيتش، وتيري اوكلهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 156.

(23) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978) ص 137-138.

*** يستعمل اصطلاح البنيوية هنا نسبة إلى البنية، أي بنية النظام الدولي أو هيكلته وبنية قوة الدولة. ترجمة للاصطلاح Structure ، بمعنى الهيكل أو البنية، وليس بمعنى "الفلسفة البنيوية" Structural philosophy، والتي هي ترجمة للاصطلاح Structuralism. حيث تكون النسبة لها كلمة Structuralist، وليس كلمة Structural. ويمكن استعمال اصطلاح "الواقعية الهيكلية أو البنيوية" Structural realism، مرادفاً لاصطلاح الواقعية البنيوية. أنظر: تيم دان، وميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصيص والتنوع، تر: ديماء الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص 211.

(24) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012) ص 25. راجع:

Barry Buzann, Charles Jones, Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (New York: Columbia University Press, 1993) pp.14-15.

(25) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 53. راجع: جوانيتا إلياس، وبير ستش، أساسيات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 75-76.

(26) سكوت بورتشيل، وأندرو لينكليتر، مرجع سابق، ص 59-60.

(27) جيرار ديسوا، مرجع سابق، ص 110.

(28) المرجع نفسه، ص 111-112.

(29) - هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص 106-107.

(30) Gabi Shlag, Julian Junk, Christopher Daase, Transformations of Security Studies: Dialogues, Diversity, and Discipline, (New York: Routledge, 2016) p.09.

(31) جوانيتا إلياس، وبير ستش، مرجع سابق، ص 76.

(32) المرجع نفسه، ص 77.

(33) ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 104.

(34) تيم دان، وميليا كوركي، مرجع سابق، ص 212.

(35) جهاد عودة، مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015) ص 36.

(36) ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 104.

(37) تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، مرجع سابق، ص 222.

(38) جهاد عودة، مرجع سابق، 2015، ص 37.

(39) أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 386-387.

(40) ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 108-109.

**** الهيمنة انعكاس الدافع الهجومي: يرى جون ميرشايمر أنّ القوى العظمى تكافح من أجل اكتساب القوة على خصومها، وتتفوق حتى تصبح مهيمنة، وعندما تحقق هذه المكانة الرفيعة، فإنّها تصبح قوة محافظة على الوضع القائم بسبب هيمنتها على النظام، ومن ثمّ فإنّ الهيمنة من وجهة نظره هي وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جدياً أن تقاوم ضدها. راجع: مارتن غريفيتش، وتيري اوكلهان، مرجع سابق، ص 449. راجع:

Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World – Offensive Realism and The Struggle for Security (Harvard: Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology, 2002) p.152.

(41) تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، مرجع سابق، ص 212.

(42) عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010) ص 125.

- (43) جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 27.
- (44) المرجع نفسه، ص 28.
- (45) - عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009) ص ص 45-46.
- (46) جون ميرشايمر، مرجع سابق، 2012، ص ص 26-27. راجع:
- Tang Shiping, *Offense – Defense Theory: Toward a Definitive Understanding* (UK: Published by Oxford University Press, 2010) pp.230-231.
- (47) ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، تر: عادل زقاغ و زيدان زباني، السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية: جامعة شيكاغو، ربيع 1998) ص 31. أنظر:
- Sean M. Lynn-Jones, *Offense– Defense Theory And Its Critics* (London: Published by Frank Cass - Security Studies, 1995) pp.01-02.
- (48) تيم دان، وميليا كوركي، وستيف سميث، مرجع سابق، ص 236.
- (49) المرجع نفسه، ص 221.
- (50) أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 390.
- (51) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص ص 418-419.
- (52) سكوت بورتشيل، مرجع سابق، ص 63.
- (53) جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 45. أنظر:
- Kenneth n. waltz, *Theory of International Politics*, (USA : Addison-Wesley Publishing Company, 1979) pp. 187-186. See: John H. Herz, *Idealist Internationalism And The Security Dilemma* (UK: Cambridge University Press, 2011) pp.157-158.
- (54) غراهام ايفانز، وجيفري نوبنهام، مرجع سابق، ص ص 677-678.
- (55) Robert Jarvis, *Perception and Misperception in International Politics* (New Jersey : Princeton University Press, 1976) pp.66-67.
- ***** استخدم فيه نظرية الألعاب ليبين أنه إذا كانت الحرب مكلفة والسلام مفيداً، فسيكون الهروب من المعضلة الأمنية ممكناً، فإذا أمكن إثبات أن الحرب عالية التكلفة والخطورة، فقد تتبع السياسات المصممة لتخفيض التوترات القائمة بين الدول لا مفاقمتها، والتغلب على انعدام الثقة والخوف. راجع: بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013) ص 32.
- (56) غراهام ايفانز، وجيفري نوبنهام، مرجع سابق، ص 678.
- (57) Barry Buzan, Charles Jones, And Richard Little, Op.Cit, pp.66-67. See: Ellinor Zeino Mahmalat, *Gain Seeking in a Double Security Dilemma: The Case of OPEC* (Germany: German Institute of Global and Area Studies, March 2008) p.06.
- (58) هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص ص 106-107.
- (59) - جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص 45. أنظر:
- Kenneth n. waltz, *Theory of International Politics*, Op.Cit, 1979, pp.187-186. See: John H. Herz, *Idealist Internationalism And The Security Dilemma*, Op.Cit, pp.157-158.
- (60) جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص ص 45-46. أنظر:
- Kenneth n. waltz, Op.Cit, pp. 187-186. See: John H. Herz, *Idealist Internationalism And The Security Dilemma*, Op.Cit, pp.157-158.
- (61) بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، تر: سعد فيصل السعد، محمد محمود الدبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006) ص ص 34-35.
- ***** - (VUCA) : "Volatility، التَّوَجُّس"، "Uncertainty، التَّعْقِيد"، "Complexity، الغموض"، "Ambiguity. يرى "لورد غراي" Lord Grey أن دوامة المعضلة تنشأ من خلال الفعل ورد الفعل، وهو سمة سباق التسلح وما له علاقة بتقلبات الإجراءات الدفاعية والهجومية، وبخصوص هذه الحالة، يقول ما يلي: ((... إنَّ التمييز بين الاستعدادات التي تتم بهدف خوض الحرب، وبين الإجراءات الوقائية التي تتخذ ضدَّ أي اعتداء، هو تمييز حقيقي وواضح ومحدَّد في أذهان أولئك الذين يقيمون ترسانة عسكرية، إلَّا أنَّ هذا التمييز ليس واضحاً أو مؤكداً في أذهان البعض الآخر، ولهذا السبب فإنَّه في الوقت الذي تشعر فيه كل دولة بالاستياء من رأي يدعى بأنَّ أي إجراءات تقوم بها هي

أكثر من مجرد إجراءات للدفاع، فإنما تعتبر في الوقت نفسه أنّ هذه الإجراءات تقوم بها حكومة أخرى ما هي إلا استعداد لشنّ هجوم))، أنظر: جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 420. راجع:

Nicolas J. Wheeler, Trust-Building In International Relations (Peace Prints: South Asian Journal of Peacebuilding, Vol. 4, No. 2, Winter 2012) p.03.

(62) جلين بالمر، وكليفتون مورغان، السياسة الخارجية، تر: عبد السلام على نوير (المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2011) ص 25.

(63) بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص 100.

(64) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، تر: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015) ص 226.

(65) روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، تر: زهير السمهوري (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2005) ص 73.

(66) كريس براون، مرجع سابق، ص 115.

(67) المرجع نفسه، ص 116.

(68) يوشكا فيشر، عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول وتجديد الغرب، تر: هاني صالح (الرياض: العبيكان للنشر، 2009) ص 109-110.

(69) يصف "باري ب. هجز" Barry B. Hughes و"إيفان ي. يلبرند" Evan E. Hillebrand، معاناة الأمن أنّه نظام فوضوي حين تقوم دولة بتقوية أمنها دفاعياً بزيادة قوتها، وفي المقابل ترى الدولة الأخرى أنّ هذه التّعينة هي خطوة معادية وتبدأ بزيادة قوتها.

(70) باري ب. هجز، وإيفان ي. يلبراند، مرجع سابق، ص 82-83.